مؤقت



# مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة **٤٠٨٥** المعقودة يوم الأربعاء،
٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، الساعة ١١/٠٠
نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السير جيرمي غرينستوك | (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد غرانوفسكي |
| | الأرجنتين | السيد بتريا |
| | البحرين | السيد بوعلاي |
| | البرازيل | السيد فونسيكا |
| | سلوفينيا | السيد تورك |
| | الصين | السيد تشن شو |
| | غابون | السيد إبوني |
| | غامبيا | السيد جاغني |
| | فرنسا | السيد ديجاميه |
| | كندا | السيد فاولر |
| | ماليزيا | السيد كمال |
| | ناميبيا | السيد أنجابا |
| | هولندا | السيد فان والصم |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد سودربرغ |

## جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية



99-86811

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠

**إقرار جدول الأعمال**

أقر جدول الأعمال.

**الحالة في تيمور الشرقية**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس أثناء مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه أثناء مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام عن الحالة في تيمور الشرقية.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1999/1248، وهي رسالة من الأمين العام مؤرخة ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، يحيل بها رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ من الممثل الدائم لاستراليا لدى الأمم المتحدة والتقرير الدوري الخامس عن عمليات القوة الدولية في تيمور الشرقية.

أعطي الكلمة الآن للسيد العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

**السيد العنابي** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ هذه الإحاطة الإعلامية عن الحالة في تيمور الشرقية بالإعراب عن عميق التقدير للحكومات التي شاركت في مؤتمر المانحين الذي عقد في طوكيو يومي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ ديسمبر. ونرى أن هذا المؤتمر حقق نجاحا كبيرا. إذ وصل مجموع المبالغ التي تم التعهد بها إلى ٥٢٢ مليون دولار تشمل المساعدة الإنسانية والإدارة وبناء قدرات الحكم الذاتي والتعمير والتنمية. وتقديم هذه المبالغ في المواعيد المحددة سيكفل للأمم المتحدة الحصول على الموارد اللازمة للمهام الضخمة والمعقدة التي تضطلع بها في تيمور الشرقية. ونشعر بامتنان عميق لهذا الدعم، ويجدر بي أن أوجّه كلمة تقدير خاصة لحكومة اليابان، التي أسهمت إسهاما كبيرا في نجاح المؤتمر، بوصفها مستضيفة للمؤتمر ومانحا رئيسيا كذلك.

وقد انطوت الأعمال التحضيرية لمؤتمر طوكيو على إبداء تعاون وثيق بدرجة استثنائية من جانب الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وكذلك من ممثلي شعب تيمور الشرقية بطبيعة الحال.

أنتقل إلى حالة الأمن وأقول إن الحالة ظلت مستقرة إلى حد كبير. لقد وقعت حالات منفردة من الإساءة الكلامية للاجئين العائدين والأذى الجسدي وفي بعض الأحيان، بحجة أنهم أيّدوا الحكم الذاتي بدلا من الاستقلال أثناء الاستطلاع الشعبي، ولكن لم تقع إصابات خطيرة. ولا يزال محاربو فالنتيل في مخيّم خاص بهم في منطقة التجميع في أيليو، التي وردت منها تقارير عن بعض حوادث عدم الانضباط البسيطة.

ويجري نشر المراقبين العسكريين لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في جميع أنحاء الإقليم، وأقاموا أيضا ١١ مركزا للاتصال على جانبي الحدود مع تيمور الغربية لكفالة الاتصال السليم بين القوة الدولية في تيمور الشرقية والقوات المسلحة الإندونيسية، ولتيسير عودة اللاجئين.

والتخطيط لإنشاء العنصر العسكري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية يجري بالتشاور الوثيق مع القوة الدولية في تيمور الشرقية. وسيجري الانتقال من القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى الأمم المتحدة في شباط/فبراير، من أوله إلى آخره، على أساس مفهوم متفق عليه يضمن الاحتفاظ بقدرة تشغيلية قوية طوال تلك الفترة. وبينما ستأتي معظم عناصر إدارة الأمم المتحدة الانتقالية من القوة الدولية، فإنه سيلزم إحضار عدد من الأصول الهامة من الخارج. وتتضمن هذه الأصول، بصفة خاصة، وحدات الهندسة، ودعم الطائرات

العمودية. وقد أعلن الأمين العام أن قائد القوة سيكون ضابطا من الفلبين، ونائب قائد القوة ضابطا من استراليا.

ننتقل الآن إلى عودة اللاجئين والحالة الإنسانية. إن الحالة الإنسانية على الصعيد العالمي تحسَّنت ولكنها لا تزال صعبة جدا إثر التدمير الواسع النطاق الذي وقع بعد الإعلان عن نتائج الاستطلاع الشعبي. وقد كان تنسيق أنشطة الإغاثة الإنسانية بين وكالات الأمم المتحدة، والوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية فعالا جدا.

لا يزال ضمان العودة الطوعية للاجئين يحتل أولوية قصوى لدى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وحتى يوم أمس، عاد ما يقرب من ١٢٠ ٠٠٠ لاجئ. وعلى الرغم من الاتفاق الذي أمكن التوصل إليه في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر تحت رعاية السفير هلبروك بين القوة الدولية في تيمور الشرقية والقوات الإندونيسية، لم تحدث زيادة ملحوظة في معدل العودة. وأعتقد أن ذلك يرجع إلى عدة عوامل أحدها التخويف المستمر للاجئين في تيمور الغربية والمعلومات الخاطئة التي تقدمها لهم الميليشيات؛ وعامل آخر هو الافتقار إلى الهياكل الأساسية الذي تفاقم بسبب موسم الأمطار، مما قد يمنع اللاجئين من العودة. وبالإضافة إلى ذلك هناك مؤشرات بأن عددا من اللاجئين في تيمور الغربية لا يتوقعون لأسباب كثيرة العودة إلى تيمور الشرقية في القريب العاجل أو لا يرغبون في العودة لأسباب كثيرة أخرى.

العلاقات بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وشعب تيمور الشرقية حسنة. هذه الإدارة تدير تيمور الشرقية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) بالتعاون الوثيق مع التيموريين وبالتشاور معهم وفقا لذلك القرار. ولتحقيق هذا الهدف أنشأت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية الجمعية الاستشارية الشعبية التي ستكون الآلية الرئيسية للتعاون مع شعب تيمور الشرقية، ويتولى السيد سيرجيو فييرا دي ميلو الممثل الخاص للأمين العام رئاسة الجمعية والمدير في فترة الانتقال، وستتكون الجمعية من ١٥ عضوا، ٧ منهم يعينهم مجلس المقاومة الشعبية في تيمور الشرقية - وهو ائتلاف واسع يؤيد الاستقلال؛ والسيد خوسيه الكسندر غوسماو المعروف أيضا باسم زنانا غوسماو، والسيد خوسيه راموس هورتا الذي عاد إلى تيمور الشرقية في ١ كانون الأول/ديسمبر بعد أن قضى ٢٤ عاما في المنفى، قائدان بارزان لمجلس المقاومة الشعبية في تيمور الشرقية - وتعين الأحزاب السياسية التي أيدت الحكم الذاتي ٣ أعضاء، وتعين الكنيسة الكاثوليكية عضوا واحدا. وسيمثل ٤ أعضاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وقد عقد الاجتماع الأول للجمعية الاستشارية الشعبية في ١١ كانون الأول/ديسمبر، ومن المقرر أن يعقد الاجتماع الثاني في ٢٨ أو ٢٩ كانون الأول/ديسمبر. وستنشئ الجمعية لجانا قطاعية تضم خبراء دوليين ومن سكان تيمور الشرقية. وقد حضر أعضاء الجمعية الاستشارية مؤتمر المانحين في طوكيو كجزء من وفد الأمم المتحدة، بما في ذلك السيد زنانا غوسماو الذي ألقى بيانا في ذلك الاجتماع.

وعلى الرغم من أن مقعدين مخصصين للأحزاب التي أيدت الحكم الذاتي لم يُشغلا بعد، فإن موافقة الجمعية الاستشارية الشعبية برحابة صدر على مشاركة تلك الأحزاب تعد علامة إيجابية على احتمالات المصالحة الوطنية. وعقدت أيضا اجتماعات بين ممثلي مجلس المقاومة الوطنية والمجموعات المؤيدة للحكم الذاتي في الخارج. وحدث تطور إيجابي آخر هو عقد اجتماع في ١٢ كانون الأول/ديسمبر بين زنانا غوسماو والسيد جواو تفارس، أحد قادة الميليشيات، والإعلان الذي أصدره الأخير عقب الاجتماع بحل الميليشيا التي يقودها.

إن إقامة علاقات حسنة بين تيمور الشرقية وإندونيسيا تشغل مكانا عاليا في جدول أعمال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ففي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر زار السيد غوسماو جاكارتا بناء على دعوة من الرئيس وحيد ورحب الرئيس وحيد وغيره من المسؤولين الإندونيسيين رفيعي المستوى ترحيبا حارا بالسيد غوسماو، وأكدوا له عزمهم على بناء علاقات صداقة مع تيمور الشرقية وتعهدوا أيضا بالمساعدة في بعض المجالات، بما في ذلك إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين المتبقين من تيمور الشرقية، ويسعدني أن أبلغ بأن هذا تم فعلا.

كذلك قام السيد فييرا دي ميلو بزيارة جاكارتا في أوائل هذا الشهر حيث قابل الرئيس وحيد وعددا من كبار المسؤولين وناقشوا ضمن أمور أخرى استحداث تمثيل دبلوماسي في ديلي واستئناف رحلات الطيران بين إندونيسيا وتيمور الشرقية على طائرات إندونيسية، وإقامة صلات تجارية وتعاون في شؤون الخدمات

المصرفية والمالية في المستقبل. واتفق أيضا - رهنا بصدور قرار من مجلس الوزراء الإندونيسي - على تشكيل فريق عامل تشارك فيه إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لإقرار تدابير تنهي المضايقات من جانب الميليشيات ضد اللاجئين من تيمور الشرقية الموجودين حتى الآن في تيمور الغربية. وقد دعا الأمين العام رئيس الجمهورية وحيد لزيارة تيمور الشرقية، وقبل الرئيس وحيد الدعوة وقال إنه سيقوم بهذه الزيارة في أقرب فرصة.

أنتقل بعد ذلك إلى الحكم والإدارة العامة. لقد أنشأت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية هيكلا إداريا في تيمور الشرقية له تواجد فعال في كل من المقاطعات الـ ١٣ في تيمور الشرقية. والأولويات الفورية للإدارة تتمثل في إعادة بناء الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتعيين الموظفين المدنيين وإنعاش التجارة. ونشر في جميع أنحاء الإقليم ٢٧٥ شرطيا مدنيا، وتبذل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية كل جهد ممكن للبدء في تدريب الشرطة التيموريين مع بداية شباط/فبراير.

لا تزال القوة الدولية في تيمور الشرقية، بالتعاون مع شرطة الأمم المتحدة، تكشف النقاب عن جثث الأشخاص الذين قتلوا خلال الفترة السابقة واللاحقة للاقتراع، الذي تم في ٣٠ آب/أغسطس. واتخذت خطوات لتسجيل الأدلة والاحتفاظ بها لإجراء تحقيقات أخرى بعد أن تتاح الخبرات والتسهيلات اللازمة. وتعمل الأمم المتحدة مع الحكومات التي توفر المساعدة. وقام المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق النظام القضائي أو الإعدام دون محاكمة أو الإعدام التعسفي، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب والعنف ضد النساء، بزيارة تيمور الشرقية في الفترة من ٤ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. كما قامت اللجنة الدولية للتحريات، التي أنشأتها لجنة حقوق الإنسان، بزيارة تيمور الشرقية في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٨ كانون الأول/ ديسمبر. ومن المتوقع أن تقدم المجموعتان تقاريرهما إلى الجمعية العامة في المستقبل القريب.

وأود أن أعرب عن امتناننا للحكومات التي رشحت الخبراء المتخصصين في الطائفة الواسعة من المهام المطلوب من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية الاضطلاع بها في تيمور الشرقية. ومع ذلك لا تزال هناك فجوات كبيرة في شغل الوظائف في هذه الإدارة، خاصة في ميادين العمالة والشؤون الاجتماعية. ونبحث أيضا عن موظف مناسب يتولى مسؤولية التحقيق في الشكاوى.

وستعمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مع الموظفين المدنيين في تيمور الشرقية الذين سيبدأ تعيينهم في المستقبل القريب. ووافق التيموريون على أن موظفي الخدمة المدنية الذين كانوا عادة يتلقون العون المالي من جاكارتا يجب تخفيض عددهم إلى الحجم الذي يمكن أن تتحمله تيمور الشرقية بعد مغادرة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. وتقوم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بتشكيل لجنة تتكون أساسا من تيموريين شرقيين تتناول تعيين الموظفين المدنيين وتحدد الرواتب وشروط التعيين الأخرى.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة.

**السيد بوعلاي** (البحرين) (تكلم بالعربية): لقد أثبتت مسألة تيمور الشرقية مدى النجاح الذي يمكن تحقيقه في التوصل إلى حل لأي مشكلة، مهما بلغ حجمها، وذلك بتعاون الأطراف ومساعدة الأمم المتحدة.

ومن المؤكد أنه لم يكن لهذه العملية الضخمة في حجمها أن تنجح لولا الرغبة الصادقة التي أبدتها إندونيسيا في التوصل إلى حل، والتي ترجمتها فيما بعد إلى الالتزام بالتعهدات التي قطعتها إندونيسيا على نفسها. وفي هذا الصدد أيضا، نشير إلى الجهود التي بذلتها البرتغال.

إن عملية بناء تيمور الشرقية اقتصاديا وإداريا أمر بالغ الأهمية. ولا يجب أن ينفصل بأي حال من الأحوال عن مسألتي تحقيق الوفاق الوطني وبناء علاقات جيدة لتيمور الشرقية مع جيرانها، وعلى وجه الخصوص، مع إندونيسيا لكي تقوم على أساس التعاون وتجاوز الماضي والتطلع إلى المستقبل.

ومن المهام الملقاة على عاتق الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية، تكثيف وتنسيق المساعدات الإنسانية الموجهة إلى المشردين والعائدين. وهذا الأمر يتطلب تقديم مزيد من الدعم من قبل الدول المانحة. ونحن في هذا الصدد مسرورون للنتيجة الإيجابية التي تمخضت عن مؤتمر المانحين الذي عقد مؤخرا في طوكيو، مما سيوفر الضرورات المادية التي ستعاون الأمم

المتحدة على تنفيذ مهامها وبنفس الدرجة، نحن راضون عن الطرق المتبعة لتأمين عودة اللاجئين إلى ديارهم في تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا للجهود التي تبذلها الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بقيادة السيد سيرجيو دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام. ونأمل لها النجاح في تحويل القوة الدولية في تيمور الشرقية من قوة دولية إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

**السيدة سودربرغ** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أولا، أود أن أثني عليكم سيدي الرئيس، لعقدكم هذه الجلسة المفتوحة اليوم. ففي كثير من الأحيان، عندما لا تظهر الأزمات على الصفحات الأولى للجرائد، من الممكن أن يوجه اهتمام المجلس إلى أزمات أخرى، وبالنسبة إلى تيمور الشرقية ، أعتقد على وجه الخصوص أن من الأهمية البالغة أن يبقى التزام المجتمع الدولي قائما وإنني لأعرب أيضا عن تقديري للمعلومات المستكملة التي قدمها لنا الأمين العام المساعد السيد عنابي.

وبصفة عامة، يمكن القول إنه قد تم إحراز تقدم كبير طيلة العام الماضي، بدأ بترؤس الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء، وتعبئة المجتمع الدولي لتحسين الأوضاع بعد الاضطرابات التي اندلعت في أعقاب الاستفتاء والتحرك السريع للقوة المتعددة الجنسيات تحت قيادة الاستراليين ولقيادة الأمم المتحدة على حد سواء.

وأعتقد أن عمليات الأمم المتحدة والقوة المتعددة الجنسيات تحرز بصفة عامة نجاحا وتعمل بشكل جيد جدا في ترتيب فريد في نوعه. وأرى أن الفضل في ذلك يرجع إلى القيادة الممتازة للممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو. فقد أظهر قدرة على القيادة والمراقبة والتوجيه الجدير بالثناء فيما تشكل حالة بالغة الصعوبة على أرض الواقع، وأعتقد أنه يستحق أن تشيد به هذه الهيئة وأن تعترف بفضله.

ولقد أحرز تقدم ملحوظ على الأرض، يرجع الفضل فيه إلى حد كبير إلى القادة على الأرض في تيمور الشرقية ولكنه يرجع أيضا إلى الالتزام المباشر للغاية للمجتمع الدولي. وأود أن أرحب على وجه الخصوص، باجتماع السيد غوسماو بالداعين السابقين للاندماج وكذلك بالقرار الذي اتخذته الميليشيات في وقت لاحق بالتخلي عن أسلحتها. وأعتقد أن كليهما يشكل تطورا هاما سيساعد على استقرار الحالة على أرض الواقع.

والانتقال إلى الخوذ الزرق سيحدث في وقت مبكر من العام القادم كما قال لنا السيد عنابي في إحاطته الإعلامية، وأعتقد أن كل المؤشرات تشير إلى أنه سيتم بشكل جيد للغاية، ومما تسعدنا سعادة بالغة أيضا، النتائج التي أسفر عنها مؤتمر طوكيو لإعلان التبرعات. فحتى هذا التاريخ، قدمت الولايات المتحدة ٣٤,٩ مليون دولار إلى الجهد الإنساني الدولي كما أننا قدمنا ٣٠ مليون دولار لنداء الأمم المتحدة بشأن مساعدة اللاجئين والمشردين. والولايات المتحدة تأمل أيضا في توفير المزيد من المساعدة إلى شعب تيمور الشرقية في مجال التنمية وبناء القدرات، فضلا عن تقديم المساعدة إلى صغار المزارعين.

وأعتقد أن من المهم أن تظل الولايات المتحدة شريكا نشطا مع تيمور الشرقية والمجتمع الدولي والمانحين الآخرين وأن يستمر التزامها بجهود التعمير الجاري تنفيذها. ومع التسليم بذلك، ما زالت لنا شواغل إزاء الحالة على أرض الواقع. ومن المؤكد أن المعلومات التي قدمها السيد عنابي بشأن عدم تحقيق زيادة في عدد العائدين من سكان تيمور الشرقية، تثير قلقنا البالغ. وكنا نأمل يقينا أن يحرز تقدم في وقت أكثر ملائمة، وهذا شيء ينبغي أن يظل من أولويات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ونحن نؤمن أيضا بأن الوقت قد حان لتعيد حكومة إندونيسيا توطين التيموريين الشرقيين الموجودين في المخيمات الذين اختاروا أساسا البقاء في إندونيسيا.

ومن المؤكد أننا نتطلع إلى قراءة تقرير لجنة التحقيق الدولية. وأعتقد أن من المهم أن نؤيد هذه اللجنة وكذلك لجنة التحقيق الإندونيسية وأن تظهر تحقيقاتهما الحقائق فيما يتعلق بما جرى في حوادث العنف التي تفجرت في تيمور الشرقية.

إن الحاجة إلى معلومات دقيقة بشأن الأوضاع في تيمور الشرقية بالغة الأهمية وكذلك إمكانية الوصول الآمن للموظفين الدوليين، وأعتقد أن من المهم التوصل إلى الحقائق في هذه الحالة، ليس بشأن الأوضاع فحسب بل أيضا بالنسبة إلى أية أدلة إضافية عن حوادث القتل التي جرت في تيمور الشرقية. وأعتقد بالتأكيد أننا نريد جميعا مساءلة المسؤولين عنها.

وأخيرا، أعتقد أن المجتمع الدولي قد استثمر استثمارا هائلا في تيمور الشرقية، وأن استمرار القيادة الحكيمة والالتزام الدولي، سيكفلان لشعب تيمور الشرقية مستقبلا سلميا ومزدهرا.

**السيد فاولر** (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بشكر السيد عنابي على تقديمه إحاطة إعلامية أخرى ممتازة وشاملة، وأن أعرب عن تقدير كندا للممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، وكل الرجال والنساء التابعين لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والقوة الدولية في تيمور الشرقية، وكذلك كل الذين يشاركون في تقديم المساعدة الإنسانية سواء في تيمور الشرقية أو تيمور الغربية. فنتيجة لجهودهم المنسقة حتى هذا التاريخ، وكذلك جهود التيموريين الشرقيين أنفسهم، أحرزت تيمور الشرقية تقدما ملحوظا حقا.

ونحن نبدأ الآن بالتحرك إلى ما بعد التحديات الأمنية الملحة وإلى تحديات إعادة الاندماج والتعمير والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع. ولكن، تظل محنة الذين ما زالوا في تيمور الغربية مصدر قلق خطير لنا. وهناك أنباء تردنا باستمرار بأن الميليشيات المؤيدة للحكم الذاتي تواصل ترهيب اللاجئين في المخيمات في تيمور الغربية وأنها تعيق عودتهم بما في ذلك، استخدام حملة نشطة لتسريب الأنباء الكاذبة. ومن ثم، فنحن نحث حكومة إندونيسيا على اتخاذ خطوات أخرى للتصدي للحالة لكي تكفل أن يتمكن كل المشردين الذين يرغبون في العودة من أن يفعلوا ذلك بأمان وبكرامة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل اليه بين السيد دي ميلو ووزير الدفاع الإندونيسي بشأن إنشاء فريق عامل مشترك. ونحن نتطلع إلى أن يتحرك هذا الفريق على وجه السرعة للتصدي لشواغل المشردين ولتسهيل عودتهم وإعادة توطينهم في وقت مبكر.

ومما نرحب به على وجه الخصوص، الجهود التي يبذلها السيد دي ميلو لتبسيط إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وتحسين التنسيق والتشاور مع شعب تيمور الشرقية. ويسعدنا أن نلاحظ أن التوتر الذي بدا سائدا في وقت سابق في العلاقة بين الإدارة والمجلس الوطني للمقاومة التيمورية قد تبدد. وينبغي أن يساعد إنشاء اللجنة الاستشارية الوطنية على التزام التيموريين الشرقيين بشكل أكمل بالعملية الانتقالية والإدارية وأن يساعد بالطبع على تعزيز القدرة المحلية على الحكم الذاتي السليم.

إننا نفهم أنه بينما الخطط لم ينته وضعها بعد، فإن الانتقال من القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ينبغي أن يبدأ في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وينبغي أن ينتهي بحلول ٢٨ شباط/فبراير. وكما ذكرنا مرارا، فإن هذه البعثة كان يمكن لها أن تكون، وكان ينبغي لها أن تكون عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة منذ البداية. ولذلك، يسرني أن جنودنا الكنديين سيرتدون الخوذ الزرق قبل ان يغادروا في نهاية آذار/ مارس.

إن أية عملية لحفظ السلام، تقودها وتمولها الأمم المتحدة، بمجرد إنشائها، ستزيد الشرعية الإقليمية للقوة وستجتذب المزيد من المشاركة الآسيوية. وستخفف أيضا العبء المالي الذي تتحمله الدول التي ساهمت في القوة الدولية في تيمور الشرقية. ومشاطرة ذلك العبء بين المجتمع الدولي الأوسع نطاقا هي جوهر ترتيباتنا للأمن الجماعي، التي نعتقد أنها عماد هذه المنظمة.

إنني لا أعلم ما إذا كان أعضاء المجلس الآخرون يدركون إدراكا تاما مدى المساهمة المالية الهائلة التي قدمتها استراليا حكومة وشعبا، بالنيابة عنا جميعا، إلى هذه البعثة، أو حقيقة أن ضريبة خاصة كبيرة فرضت على جميع الاستراليين ذوي الدخل الذي يزيد عن حد معين، من أجل تمويل العملية. وبينما هذا السخاء غير العادي من استراليا حكومة وشعبا يلقى التقدير البالغ، وهو يلقى بالتأكيد تقدير حكومة بلدي - فإن هذه ليست الطريقة التي كان يفترض أن تعمل بها الأمم المتحدة.

ومن شأن إنشاء مقر على وجه السرعة أن يُسهم، بطبيعة الحال إسهاما كبيرا في تحقيق هدف وزع هذه البعثة وبعثات أخرى تابعة للأمم المتحدة بسرعة أكبر وبفعالية أكبر، ونحن نأسف أسفا عميقا لأن التقدم المحرز على هذه الجبهة في إطار الأمانة العامة لا يزال هامشيا جدا.

وكندا تؤيد تأييدا تاما جهود اللجنة الدولية للتحقيق، وأيضا جهود اللجنة الوطنية الإندونيسية

لحقوق الإنسان. وأي فرد يتبين أنه مسؤول عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، ينبغي - بطبيعة الحال - أن يُقدم إلى العدالة. ونحن نفهم أن لجنة التحقيق ينبغي أن تقدم تقريرها قريبا، ونأمل أن تواصل لجنة التحقيق واللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان التعاون وتشاطر المعلومات بغرض زيادة فعالية ومصداقية نتائجهما.

**السيد فونسيكا** (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة بخصوص تيمور الشرقية. ونحن نشعر بالامتنان أيضا للسيد العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة.

في البداية، يود وفد بلدي أن يمتدح أفراد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والقوة الدولية في تيمور الشرقية على العمل الممتاز الذي يقومون به.

في نيسان/أبريل من هذا العام طلب الوفد البرازيلي من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس إحاطة إعلامية بشأن الحوادث التي وقعت في ديلي في نهاية الأسبوع الذي سبق. وكان طلب المعلومات ذلك إعادة تنشيط لبند كان هامدا في جدول أعمال المجلس. ولم يكن ذلك سوى بداية الفصل الأخير من عملية طويلة ومؤلمة في اتجاه تقرير المصير لتيمور الشرقية. واستخدم مجلس الأمن كل الأدوات المتاحة له، بما فيها البعثة البالغة النجاح بقيادة السفير انجابا. وتيمور الشرقية مصدر هام لاستخلاص المجلس الدروس في عمله مستقبلا.

لقد أيد الشعب البرازيلي دائما تأييدا تاما هدف جعل تيمور الشرقية مستقلة. إلا أننا في نيسان/أبريل، لم يخامرنا شك في إمكانية وقوع المزيد من المعاناة.

والإحاطة الإعلامية التي قدمت اليوم تمثل بداية إعادة بناء تيمور الشرقية. والاستجابة الإيجابية للغاية التي أظهرها المجتمع الدولي حيال مؤتمر المانحين الذي عقد في طوكيو الأسبوع الماضي فاقت أحسن توقعاتنا ونحن نفهم أن الكثير من الموارد التي تم التعهد بها في ذلك المؤتمر لا تزال موقوفة على شرط الموافقة التشريعية ومن المقرر صرفها خلال فترة ثلاث سنوات. ونحن نأمل أن تنفذ الالتزامات التي تم التعهد بها في طوكيو.

والبرازيل تثني على اليابان والبرتغال لسخائهما. وستقدم البرازيل إسهاما متواضعا إلى الصندوق الاستئماني، وهي مستعدة لدعم تيمور الشرقية في تدريب الموارد البشرية، وعن طريق توفير التعاون التقني أيضا. وفي هذا السياق ألاحظ أن السفير روكي رودريغيس، رئيس مكتب السيد زانانا غوسماو، يزور البرازيل وأن سلطاتنا استقبلته على أعلى مستوى.

لقد أبرز اجتماع طوكيو النتائج الطيبة التي يمكن أن يسفر عنها التعاون السلس بين الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز. والسيد سيرجيو فييرا دي ميلو والسيد جان - ميشيل سيفيرينو، نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، يستحقان تحيتنا لقيادتهما في دفع عجلة الاجتماع. وهذا النوع من القيادة سيكون ضروريا في المهمة المقبلة الخاصة بتعزيز بناء السلام في فترة ما بعد انتهاء الصراع وتضميد الجراح الوطني. إن إعادة بناء البنية التحتية سيتحتم أن تتناسب مع جهد سياسي لمواصلة تحقيق المصالحة في مرحلة الانتقال نحو الاستقلال.

والبرازيل تعتبر أن المجلس الوطني للمقاومة التيمورية له دور هام جدا في هذا الشأن. ومن دواعي تشجيعنا الأعمال التي تقوم بها قيادة ذلك المجلس، مثل الاجتماع الذي عقد في سنغافورة في بداية الشهر بين مسؤولي المجلس والسياسيين الموالين للاندماج سابقا، والذي ترجم التطلعات التي عبر عنها زانانا غوسماو عندما كان في السجن لتوحيد أبناء تيمور الشرقية إلى أعمال. وسلوك العفو هذا ينبغي ألا يمنع إجراء تحقيق شامل لإثبات المسؤولية من أعمال العنف التي انطلقت ضد أبناء تيمور الشرقية.

ولا تزال أمامنا مشاكل أمنية، كما ذكر السيد العنابي بوضوح. وقد علمنا أن بعض من يُسمون بالميليشيات قد حلوا. لكن لا يزال هناك آخرون يواصلون منع المشردين داخليا من العودة إلى تيمور الشرقية. ومن الضروري تهيئة الظروف لعودتهم.

وستساعد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بدعم من المجتمع الدولي - في بناء المؤسسات الديمقراطية في تيمور الشرقية وفي استعادة الإنعاش الاقتصادي للإقليم.

إن فترة عضوية البرازيل الحالية في مجلس الأمن ستنتهي بعد أيام قليلة. وسنواصل العمل لدعم المجلس والأمم المتحدة في الوفاء بمسؤولياتهما فيما يتعلق بتيمور الشرقية. وبعد الاستقلال، وبعد أن تُغادر إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية البلاد، ستواصل الأمم المتحدة القيام بدور في مساعدة الشعب التيموري على بناء بلد مزدهر ديمقراطي.

**السيد غرانوفسكي** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن أيضا نُعرب عن امتناننا لمساعد الأمين العام السيد العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ونحن نلاحظ مع الارتياح الاتجاه الإيجابي الأخير في الحالة في تيمور الشرقية الذي ينعكس في تقرير استراليا الدوري الخامس بشأن عمليات القوة الدولية في تيمور الشرقية (S/1999/1248، المرفق). وذلك التقرير يتناول الآفاق الطيبة لتحقيق الأمن ويبين أن التهديد الذي تفرضه الميليشيات قد زال بشكل أساسي. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أهمية الانتقال الجيد التخطيط من القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، تكون هدف خطة انتقال شاملة.

إن تيمور الشرقية تواجه قدرا كبيرا من المهام، سيتطلب القيام بها دعم المجتمع الدولي والمشاركة النشطة لإبناء تيمور الشرقية أنفسهم. ومما له أهمية غير عادية في هذا الصدد إنشاء آلية للتشاور مع سكان الإقليم، ومؤسسات الحكم الذاتي ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى.

وغني عن البيان أن الحالة في تيمور الشرقية لا تخلو من المشاكل، كما يمكننا أن نلاحظ من مذكرة الأمين العام المؤرخة ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ بشأن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية (A/54/660) ومن تقارير وسائط الإعلام عن اكتشاف مقابر جماعية في الإقليم مؤخرا. وهناك أيضا المسألة الهامة المتعلقة بالمشردين مؤقتا.

ومع ذلك، فإن التقدم المحرز نحو التطبيع في تيمور الشرقية واضح. ونحن مقتنعون بأن مناخا مؤاتيا لهذا قد هيئ فعلا، وذلك إلى حد كبير بفضل موظفي الأمم المتحدة، وفي مقدمتهم الممثل الخاص للأمين العام السيد سيرجيو فييرا دي ميلو.

وفي الختام، لا بد لي أن أؤكد مجددا أن روسيا تنوي المشاركة في أنشطة مختلف مكونات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

**السيد تشن شو** (الصين) (تكلم بالصينية): نود في البداية أن نشكر السيد العنابي، الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية. ويعرب الوفد الصيني عن سروره للاستقرار المتواصل في الحالة في تيمور الشرقية. ويثلج صدورنا أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تواصل الانتشار بسلاسة، ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد فييرا دي ميلو، وموظفيه للعمل الهائل الذي أدوه في ظروف بالغة الصعوبة في الميدان.

رأينا الثابت هو أن حضور الأمم المتحدة في تيمور الشرقية إنما لغرض مساعدة التيموريين الشرقيين في تحقيق الاستقلال والاعتماد على الذات. وينبغي الإبقاء على مبدأ أن ذلك يتوقف أساسا على التيموريين الشرقيين أنفسهم وأنه ينبغي بقدر الإمكان إشراك المزيد من السكان المحليين في العملية وتشجيعهم على أداء دور إيجابي فيها. ولذا فنحن نؤيد تماما عمل المجلس الاستشاري في تيمور الشرقية الذي نراه سبيلا جيدا لإتاحة الفرصة للسكان المحليين للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات. ونرحب بالنتيجة الإيجابية لمؤتمر المانحين المعقود في طوكيو التي نرى أنها تيسر إرساء أساس متين لانتقال تيمور الشرقية إلى الاستقلال. بغير تحقيق المصالحة لا يكون إحلال السلام والاستقلال في تيمور الشرقية ممكنا. وقد علمنا أن السيد غوسماو أشار إلى التزامه بالعمل من أجل المصالحة بين كل الأطراف خاصة بين الطرف المناصر للاندماج والطرف المناصر للاستقلال. وأشار أيضا إلى رغبة في التعاون الكامل مع الإدارة الانتقالية. ونحن ننظر إلى هذا بكل تقدير.

ونرجو أن تتحول القوة الدولية في تيمور الشرقية قريبا إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وينبغي للأمانة العامة في هذا الصدد أن تعجل بالأعمال التحضيرية اللازمة. كما نرجو أن يكون تشكيل قوة حفظ السلام أكثر توازنا.

ختاما تؤيد الصين عمل الإدارة الانتقالية، وسوف تواصل تقديم الأفراد والمساعدة المالية في حدود قدراتنا.

**السيد تورك** (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): أود، سيادة الرئيس، أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لكم لتمكينكم مجلس الأمن من النظر في التطورات الأخيرة في تيمور الشرقية بالشكل الحالي. فنحن نرى أن عقد جلسة إحاطة مفتوحة هو الأنسب لأن قضية تيمور الشرقية في مقدمة الاهتمامات الجادة، لا من أعضاء مجلس الأمن وحدهم، بل ومن الكثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الحاضرين هنا اليوم.

وأود أن أدلي بقليل من الملاحظات الموجزة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية التي أشار إليها الأمين العام المساعد، السيد العنابي، في إحاطته الإعلامية لنا بإحساسه المعهود بالشمول والوضوح. وأشكره على هذه الإحاطة. لقد كان مؤتمر المانحين في طوكيو حدثا بالغ الأهمية. فقد استهدف جمع التبرعات للمساعدة في إعادة بناء تيمور الشرقية، وانتهى بتعهدات بلغت أكثر من ٥٠٠ مليون دولار. ونعرب عن تقديرنا لسخاء الكثير من المانحين، الذي يدل على التزامهم الصادق بتلبية الاحتياجات العاجلة والطويلة الأجل لتيمور الشرقية. ونود أن نشدد بوجه خاص على أن ذلك قد تحقق عن طريق الشراكة الوثيقة والمنسقة بين المؤسسات المالية العالمية والأمم المتحدة والتيموريين الشرقيين.

ومن بين المشاكل السياسية والواقعية في الميدان نعتبر أن مشكلة عودة اللاجئين المأمونة وفي الوقت المناسب، تتسم بأهمية طاغية. ونلاحظ مع الارتياح الاتفاق على إنشاء لجنة حدود مشتركة دعا إليها السفير هولبروك خلال زيارته في الشهر الماضي إلى المنطقة للتصدي لمشكلة عودة اللاجئين.

غير أن الصورة التي يرسمها السيد العنابي اليوم تبقى قاتمة وتبين بوضوح ضرورة بذل المزيد من الجهود. ونود في ذلك السياق أن نعرب عن تأييدنا الكامل لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والموجودين معها في الميدان، لما يبذلونه من جهود لضمان عودة اللاجئين بسلام وكرامة.

ونود أن نعرب لاستراليا بصفتها الدولة الرائدة عن تقديرنا للتقارير الدورية عن عمليات القوة الدولية في تيمور الشرقية، ونشدد على أهمية اضطلاع دول المنطقة بدور رائد في تلك العملية. ونشيد بالقوة الدولية في تيمور الشرقية لاضطلاعها الفعال بمسؤوليتها بموجب قرار مجلس الأمن، ونرجو أن تتحول القوة الدولية في تيمور الشرقية في وقت مبكر إلى عملية كاملة لحفظ السلام. ونحن على يقين من أن فترة الانتقال من قوة دولية في تيمور الشرقية إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة سوف تدار بدقة بغية كفالة الاستمرارية خلال تلك الفترة. ونرى أن الملاحظات والشروح التي قدمها لنا السيد العنابي اليوم مهمة جدا في هذا الصدد.

وفي ضوء نطاق وطبيعة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في تيمور الشرقية ظلت سلوفينيا تؤيد دوما ضرورة إجراء تحقيقات في الجرائم وفي كفاءة إقامة العدل. ونرى أنه لا يمكن تحقيق المصالحة الكاملة والمستقبل الزاهر الجديد لتيمور الشرقية إلا على صرح العدالة والمساواة وسيادة القانون. ونرحب في هذا السياق بالتقرير الأخير عن البعثة المشتركة إلى تيمور الشرقية التي شارك فيها المقررون الخاصون الثلاثة وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وقد أحطنا علما بالتوصيات التي وردت في ذلك التقرير المنشور مؤخرا. وننتظر وصول تقرير لجنة التحقيق المقرر تقديمه في نهاية هذا الشهر.

من العناصر الهامة الأخرى في إعادة بناء تيمور الشرقية، عملية المصالحة الضرورية لتوفير ظروف مستقرة للتنمية المستدامة، ونرجو بشدة أن تحرز الجولة القادمة من مباحثات المصالحة تقدما في هذا المجال.

ونود التشديد على الالتزام القوي والاهتمام من جانب التيموريين الشرقيين أنفسهم للإسهام بشكل بناء في كل جوانب تشكيل مستقبلهم المشترك. ونرحب في ذلك السياق بإنشاء اللجنة الاستشارية الوطنية باعتبارها أداة أساسية لأي مشاركة ذات بال من التيموريين الشرقيين في عملية اتخاذ القرارات ولتعزيز عملية استقلال تيمور الشرقية.

ونود أخيرا أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام وممثله الخاص، السيد فييرا دي ميلو، ولكل المشاركين في جهود إحلال السلام في تيمور الشرقية وفي تعميرها بعد الصراع.

**السيد ديجاميه** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنضم إلى من أعربوا عن امتنانهم لكم، سيادة الرئيس، لتنظيمكم إجراء هذه المناقشة. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيد العنابي على المعلومات التي قدمها لنا والتي تمكننا

من إجراء تقييم للحالة في تيمور الشرقية واستكمال المعلومات عنها.

المعلومات إيجابية عموما، وواضح أنها مصدر ارتياح لأعضاء مجلس الأمن. وقد أشار السفير فونسيكا بحق إلى أن البرازيل هي التي نبهت الأعضاء في نيسان/أبريل إلى تطور الحالة. وأرى أننا، إذا رجعنا بالذاكرة إلى الوراء، يمكن أن نعتبر أن الشهور الماضية أعطتنا، هذه المرة، مثالا على العمل الفعال والإيجابي من مجلس الأمن. ويرجع الفضل في هذا إلى أحد أعضاء المجلس وهو، البرازيل، وواضح أيضا أنه يرجع إلى الإجراء الفعال الذي اتخذته البرتغال ثم ومن خلال أزمة الشك في أيلول/سبتمبر، إلى جهود رؤساء مجلس الأمن المتعاقبين - فهذا كله، في رأيي جدير بالتذكرة.

اليوم تقودنا المؤشرات الأولية المتعلقة بأداء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، إلى التفاؤل نوعا ما. فكل هذا يعزى بلا شك إلى الأهداف الواضحة التي وضعها الممثل الخاص، ولا سيما تشديده على موضوع المصالحة الوطنية. وأعتقد أنه عندما يبدي أحد كبار مسؤولي الأمم المتحدة مثل هذا الالتزام، وعندما يكرس جهود كل الموظفين الممتازين الذين تمكّن من جمعهم، يكون إحراز النتائج الإيجابية مضمونا.

وهكذا شاهدنا اجتماعات بين رؤساء المليشيات التي كانت تعتبر معارضة للاستقلال والزعماء التيموريين الحاليين للحركة المؤيدة للاستقلال. إننا نشاهد هذه الاجتماعات تنظم، ونشاهد إنشاء المؤسسات من كل نوع - بما في ذلك المؤسسات الإدارية والقضائية معا. ونشاهد تحقيق السلم الوطني والمصالحة الوطنية، وهو هدف الأمم المتحدة هنا وفي حالات أخرى في شتى أنحاء العالم. وأعتقد أنه بالنظر إلى هذه التطورات ينبغي أن نثني أخلص الثناء على السيد فييرا دي ميلو وعلى الفريق الذي كونه.

يمكننا أن نرى نتائج إيجابية تحققت بالفعل. وأعتقد أن إحدى هذه النتائج الإيجابية شوهدت بالفعل في اجتماع المانحين. فالمجتمع الدولي يشاهد مشروعا ناجحا، ويستجيب بسخاء للمناشدات التي وجهت إليه. وقد أحرز مؤتمر المانحين الذي عقد مؤخرا في طوكيو نتائج فاقت التوقعات.

من الواضح أن هذا أمر مفيد، وأعتقد أيضا أننا يمكن أن نقارن هنا في هذه المرة بين الحالة في هذه المنطقة الآسيوية وما يحدث في أوروبا. فكثيرا ما يتكلم الناس عن معيار مزدوج، وعن عدم التكافؤ بين ما يعمل لأوروبا وما يعمل لبقية العالم. وأعتقد أن ما ينبغي أن نأخذه في الاعتبار هو السخاء الذي أظهر بخصوص تيمور، والمساعدة التي لم تأت من الاتحاد الأوروبي فحسب ولكن أيضا في شكل مساعدة ثنائية من عدد من بلدان المنطقة - وأفكر في اليابان، واستراليا، وتايلند؛ بل وأفكر تقريبا في جميع بلدان آسيا التي استجابت للنداء بتقديم أكثر المساعدات الثنائية سخاء. ويحدوني الأمل في أن يبدى هذا السخاء أيضا تجاه منطقة أخرى، هي كوسوفو، التي هي قطعا في حاجة إلى الدعم المالي من المجتمع الدولي إذا كنا نرغب في أن نوفر لبعثة الأمم المتحدة هناك نفس فرصة النجاح التي توفرت للبعثة الحالية في تيمور.

وتشاهد أيضا نتائج إيجابية في عودة اللاجئين، على الرغم من إدراكنا بأنه لا يزال هناك عشرات الآلاف من اللاجئين لم يتمكنوا من العودة. وفي هذا الصدد أود أن أسأل السيد العنابي عما إذا كان يمكن تفسير هذه الإحصائيات بأن اللاجئين يرفضون العودة بمحض إرادتهم أم أن هناك أسبابا أخرى. فعلى الرغم من تهيئة الظروف الأمنية في تيمور الشرقية، وعلى الرغم من توفر الإرادة لتحقيق المصالحة الوطنية الذي أكدت عليه إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وأكد عليه القادة الذين اجتمعوا حول السيد فييرا دي ميلو - على الرغم من كل هذه الأنباء الإيجابية، هل هناك بعض اللاجئين الذي يرفضون بمحض إرادتهم العودة إلى تيمور الشرقية، أم أن هذا بسبب مشاكل لوجستية، أو أحوال الطرق، أو مشاكل النقل، وما إلى ذلك.

من الواضح أن الخبر الإيجابي الثاني هو التحول السريع الذي حدث لعملية أذن بها مجلس الأمن في البداية، ولكن ذات طابع مشترك بين الحكومات، إلى عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، ينبغي أن أعلن عن تأييدي التام للأفكار التي عرضها بقوة الممثل الكندي. فقد كان بلا شك مصيبا في التشديد على أن هذه العملية يجب أن تكون عملية تابعة للأمم المتحدة.

والواقع أننا، مثلما حدث في هذه العملية، كثيرا ما ننساق، رغبة في إنجاز العمل بسرعة في بعض الأحيان، إلى استخدام صيغة يأذن فيها مجلس الأمن بتشكيل قوة متعددة الجنسيات. وفي هذه الحالة تستحق استراليا الإشادة التي تلقتها على تحملها المسؤولية الأساسية عن عبء هذه العملية وعلى تحملها النفقات التي سبق أن أشار إليها السفير فاولر على نحو صحيح. ومرة أخرى يفسر هذا الأمر بأن الحالة كانت ملحة وأن هناك حاجة إلى العمل السريع. ولم تكن هذه هي تجربتنا الوحيدة مع مثل هذه الحالة. فقد شاهدنا حالات مماثلة في أفريقيا، وكذلك في أوروبا، في عملية ألبا.

مع ذلك، فإن أعضاء مجلس الأمن، الذين يركزون على أن هدفنا ينبغي أن يكون نشر عملية تابعة للأمم المتحدة بالفعل وذات التزامات مالية، هم محقون. ولذا فإنني، مثل السفير فاولر، لن أشعر بالارتياح إلا إذا حدث في المستقبل القريب تحول البعثة في تيمور الشرقية وأصبحنا نضطلع بعملية لحفظ السلام.

والسؤال الوحيد الذي أود أن أوجهه إلى السيد العنابي في هذا الصدد هو ما إذا كان الرقم العالي المتصور - أكثر من ٨٠٠٠ رجل لهذه العملية فقط، مع كل التكاليف التي تستلزمها - هل يمكن في تاريخ ما في المستقبل أن يخفض هذا العدد بصورة واقعية، مع ضمان المحافظة بالطبع على الأحوال الأمنية.

ولدينا هنا مرة أخرى حالة يبدو أنها تحرز تقدما مرضيا على أرض الواقع. ومع مراعاة أهمية المحافظة على العمليات الجارية لتعزيز حقوق الإنسان، التي ترتبط بالمصالحة الوطنية، هل لا يمكن تخفيض حجم الجزء العسكري من العملية؟ إن الأمر يتوقف على ما تمدنا به الأمانة العامة من معلومات بهذا الشأن.

وأكرر، إن التكلفة الكلية للعملية تكلفة ضخمة. وهي مبررة تماما. وهي تحرز نتائج إيجابية. ولنأخذ هذا في الاعتبار عندما ننظر في الحالة في كوسوفو، حيث أن مشاركة المجتمع الدولي المالية، للأسف، ليست كبيرة.

**السيد بتريتّا** (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشكر السيد العنابي. فمن المعلومات التي قدمها ومن آخر تقارير القوة الدولية في تيمور الشرقية، نلاحظ مع الارتياح أن الحالة في تيمور الشرقية قد تحسنت كثيرا. ونحن نشيد بالقوة الدولية وجميع البلدان المشاركة على العمل الممتاز الذي تضطلع به. وأود، على وجه الخصوص، أن أنوه بالعمل الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام ورئيس إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو بذلك التفاني وتلك الروح المهنية. لقد أعطى وصوله إلى المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي دفعة كبيرة لبسط إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وللتخطيط لعملية حفظ سلام حقيقية.

وفيما يتعلق بالأمن، فيسرنا أن نرى في الوقت الحالي أنه ليست هناك تهديدات ذات اعتبار للسلم وأنه لم تتخلل الأسابيع الأخيرة حوادث ذات شأن. وهذا أمر ضروري لعودة المشردين، ولخفض القوة الدولية في تيمور الشرقية، ولنجاح إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بوجه عام.

ونرى أن من الإيجابي جدا أن تحافظ السلطات الإندونيسية والقوة الدولية في تيمور الشرقية على علاقات تعاون تستند إلى مذكرة التفاهم التقني الموقّعة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

وإننا نشعر بالامتنان للفلبين واستراليا على مساهمتهما في توفير الأفراد العسكريين لهذه العملية.

ونشعر بالقلق إزاء الوضع الإنساني، وبخاصة مشكلة اللاجئين الخطيرة في تيمور الشرقية وفي أماكن أخرى في إندونيسيا، إذ أنهم بحاجة إلى العودة إلى تيمور الشرقية. فهناك ما يربو على ١١٠ ٠٠٠ لاجئ، عادوا فعلا، إلا أنه لا يزال يتعيَّن عمل الكثير. وفي هذا الصدد، فإن من الأساسي أن يتم من خلال القوة الدولية في تيمور الشرقية والمكون العسكري في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية التي ستحل محلها، ضمان أمن الموظفين العاملين في المجال الإنساني. وينبغي لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يتمكَّن أيضا من الوصول إلى جميع مخيمات اللاجئين.

ويساورنا القلق تجاه ما يجري من عمليات تخويف اللاجئين من الميليشيات لمنعهم من العودة. ومع ذلك، يبدو أن اجتماع السيد غوسماو مع زعماء الميليشيات يشير إلى أن عمليات التخويف ستتوقف.

وفي الختام، نود أن نعرب عن ارتياحنا لنجاح اجتماع المانحين المعقود في طوكيو في الاسبوع

الماضي. والمستوى العالي للاستجابة، الذي يزيد عن ٥٠٠ مليون دولار، يمثل دليلا واضحا على دعم المجتمع الدولي لتيمور الشرقية.

**السيد كمال** (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي في المقام الأول أن يثني عليكم، سيدي، لعقدكم صباح هذا اليوم هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة بشأن الحالة في تيمور الشرقية. وهذا يتماشى تماما مع موقفنا الثابت الذي يطالب بتحقيق مزيد من الشفافية في عمل المجلس، وبخاصة أن المسألة تثير اهتماما كبيرا لدى العديدين من الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

ونود أن نشكر السيد عنابي على هذه الإحاطة الإعلامية الشاملة جدا وإن كانت وجيزة التي قدمها صباح هذا اليوم. ونلاحظ مع الارتياح الهدوء النسبي والحالة المستقرة في تيمور الشرقية، ونأمل أن يفضي ذلك إلى نجاح جهود المصالحة الجارية بين أبناء تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الأخير الذي عُقد بين السيد غوسماو والزعماء المؤيدين للحكم الذاتي، وبخاصة مع السيد جوآو دا سيلفا تافاريس، وما تبع ذلك من إعلان عن حل منظمة الميليشيا بصورة رسمية وتسليم الأسلحة إلى الجيش الإندونيسي.

وإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن جميع أبناء تيمور الشرقية، أيًّا كانت خلفياتهم وقناعاتهم السياسية، لهم مكانهم في تيمور الشرقية المستقلة في المستقبل. ولذا فإننا نحث إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبالتعاون الوثيق مع قادة تيمور الشرقية، على بدء عملية مصالحة ناجحة فيما بينهم.

ومما يبعث على ارتياحنا أيضا أن نسمع من السيد عنابي عن العلاقات الجيدة القائمة بين حكومة إندونيسيا والتيموريين الشرقيين، وبخاصة عندما أتى على ذكر الزيارة التي قام بها مؤخرا السيد غوسماو إلى جاكرتا، حيث استقبله بحفاوة رئيس إندونيسيا السيد عبد الرحمن وحيد. والتطورات الأخرى التي ذكرها - أي إطلاق السجناء السياسيين من أبناء تيمور الشرقية، وما اقترح من فتح ممثلية إندونيسية في ديلي، وعودة التيار الكهربائي، والبنك التجاري في المستقبل، واعتزام عبد الرحمن وحيد زيارة تيمور الشرقية - تمثل جميعها خطوات إيجابية جدا ونرحب بها.

وفي هذا الصدد، وكما أعلن وفد بلدي من قبل في المناقشة التي عقدها المجلس، فإنه لدى رسم مستقبل تيمور الشرقية، ينبغي الإقرار على النحو الواجب بالدورين الفريدين اللذين اضطلعت بهما إندونيسيا والبرتغال في السياق التاريخي، وكذلك في السياق الجغرافي، في حالة إندونيسيا. ومن الأهمية بمكان أن تتقبل حكومة تيمور الشرقية المقبلة هذا الواقع وتبدأ عملية إقامة علاقات بناءة وذات منفعة متبادلة معهما، ولا سيما مع جارتها الهامة. ونعتقد بأن هذه العلاقة هي ما يرغب فيه ويصبو إليه البلدان، وبخاصة إندونيسيا، وهي من الناحية الطبيعية لا تنفصل عن تيمور الشرقية، إذ نتشاطر وإياها حدودا برية وبحرية. ويمكن لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أن تساعد في إرساء الأساس لهذا التعاون.

ويحدونا الأمل في أن يعود جميع اللاجئين في أقرب وقت ممكن إلى ديارهم وأن تقدم إليهم المساعدة من أجل بناء حياتهم من جديد. وفي هذا الصدد، نرحِّب ونشيد بالتزام وتعاون حكومة إندونيسيا مع القوة الدولية في تيمور الشرقية ومع الأمم المتحدة، حيث تُوجا في التوقيع على مذكرة التفاهم التقني بشأن إدارة الحدود، وهذا يمثل خطوة إيجابية إلى الأمام في إدارة مناطق الحدود ويدل على مستوى جديد من التعاون بين الحكومة الإندونيسية والقوة الدولية في تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. والأكثر من ذلك، نعتقد بأن ذلك سيساعد في ضمان العودة الآمنة والمأمونة للمشردين إلى تيمور الشرقية.

ونود أيضا أن نشيد بجميع البلدان المانحة التي شاركت وساهمت في مؤتمر المانحين الناجح الذي عقد مؤخرا في طوكيو. وهذا في الواقع دليل على اهتمام المجتمع الدولي بشعب تيمور الشرقية الجاد ودعمه له في الإعداد لاستقلاله في المستقبل القريب.

وفي الختام، فإن ماليزيا بوصفها جارة إقليمية، تتطلع إلى تيمور شرقية مستقلة في المستقبل تضطلع بدور كامل وبنَّاء في الشؤون الإقليمية وإلى اندماجها في المنطقة.

**السيد جاغني** (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة في شكلها هذا. كما أننا نشعر بالامتنان للسيد عنابي على إحاطته الإعلامية الهامة والمفيدة التي قدمها.

ومنذ الإعلان عن نتائج الاستطلاع الشعبي، فإن الأمم المتحدة، ومعها الحكومات المعنية، حققت تقدما كبيرا صوب ضمان تحقيق رغبة شعب تيمور الشرقية في إقامة تيمور شرقية مستقلة. ولذا، يشيد وفدي على وجه الخصوص بحكومة إندونيسيا على تعاونها ذي الأهمية الحيوية أثناء هذه الفترة. ومن دون هذا التعاون ما كان يمكن لنا أن نصل إلى النقطة التي وصلنا إليها اليوم.

ونود كذلك أن نشيد إشادة خاصة باستراليا وبالبلدان التي أسهمت بقوات في القوة الدولية في تيمور الشرقية. فمن دون تدخلها الذي جاء في وقته، لكانت الحالة في تيمور الشرقية شيئا آخر تماما.

ويسعد وفد بلدي أن يشير إلى أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية قد ترسخَّت الآن وأنه تم وزع المراقبين العسكريين التابعين لها. ونشير مع الارتياح إلى أن الموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة بدأوا بالوصول إلى تيمور الشرقية ومزاولة أعمالهم. ويرحِّب وفد بلدي بتعيين السيد سيرجيو فييرا دي ميللو ممثلا خاصا للأمين العام ومديرا انتقاليا لتيمور الشرقية. ولا يمكن أن يكون هناك أفضل من هذا الخيار.

ولقد أثلج صدرنا أن العلاقات بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والتيموريين الشرقيين على أحسن ما يرام. وكان هذا بشارة خير لمؤتمر المانحين، حيث أفيد بأنه كان ناجحا جدا. وإننا ننضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى حكومة اليابان على دورها البالغ الأهمية، كبلد مضيف ومانح، في جعل المؤتمر يحقق نجاحا مدويا.

ومما يبعث على السرور أيضا الإشارة إلى أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أنشأت هيكلا إداريا. وأسهمت حكومة غامبيا بعدد كبير من الشرطة المدنية وهي على استعداد للإسهام بالمزيد. ونحن على استعداد لتقديم موظفين مدنيين للعمل مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وكذلك يشير وفد بلدي بارتياح إلى الجهود التي تستحق الثناء التي يبذلها حاليا الرئيس وحيد والسيد غوسماو لإرساء العلاقات التيمورية الشرقية - والإندونيسية على أساس وطيد. ونأمل في أن يواصل المجتمع الدولي دعم هذه الجهود الجديرة بالثناء.

وأخيرا، فإن لدينا من الأسباب ما يكفي للاعتقاد بأن مستقبل تيمور الشرقية سيكون بالفعل واعدا جدا، بغض النظر عن المشاكل المرتبطة بعدم توافر الهياكل الأساسية ومصير عدد كبير من اللاجئين في تيمور الغربية. ولقد أشار سفير فرنسا إلى سخاء مجتمع المانحين فيما يتعلق بتيمور الشرقية وتمنى أن تحظى المناطق الأخرى بنفس الدرجة من السخاء. ولا يسع وفدي إلا أن يتفق تمام الاتفاق معه على أننا إذا أبدينا نفس الحمية، ونفس التصميم، ونفس الدرجة من الحماس ونفس الدرجة من السخاء فمن شأننا أن ننجح كمجتمع للأمم في جعل هذا الكوكب الصغير الذي نتشارك فيه جميعا مكانا أفضل للأجيال الحاضرة والمقبلة وأن نضمن لجميع أولادنا ولأحفادهم مستقبلا مشرقا للغاية.

**السيد أنجابا** (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية العلنية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر السيد عنابي للإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها بشأن الحالة في تيمور الشرقية.

ويشعر وفدي بالارتياح للتقدم الذي أحرز بإنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ويسعده أن نشرها ما زال جاريا حسبما هو مقرر. ونحن نرى هذا الإجراء هاما من أجل ضمان أن يحدث الانتقال من مرحلة القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بأسرع ما يمكن. ونحن نثني ثناء خاصا، في هذا الصدد، على السيد فييرا دي ميلو والعاملين معه، لما بذلوه من جهد في ظل ظروف شاقة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، يسعد وفدي أن يلاحظ من الإحاطة الإعلامية ومن التقرير الأخير المتعلق بالقوة الدولية أنه لا توجد تهديدات هامة للسلم والأمن في تيمور الشرقية، وذلك بفضل إبطال نشاط الميليشيات على الأخص والجهود التفاوضية المبذولة. ونحن على ثقة من أن الحالة ستشهد مزيدا من التحسن. وفي هذا السياق، نثني على القيادة التي وفرتها استراليا ونشكر جميع البلدان التي قدمت قوات وأسهمت في أعمال القوة الدولية لتيمور الشرقية.

وثمة جانب أقل إيجابية يتمثل في قلقنا إزاء استمرار الترويع من جانب الميليشيات في تيمور الغربية والذي يعرقل إعادة توطين اللاجئين. ونحن نرحب بقيام

السيد تافاريس بحل جماعة الميليشيا التابعة له ونأمل أن يتصاعد معدل إعادة التوطين الآن. ونحن مقتنعون، في الوقت ذاته، بأن محاكمة أحد أفراد الميليشيات المقبوض عليه وفقا لنظام قضائي جديد يمكن أن يكون رادعا للأنشطة الإجرامية الأخرى التي ترتكبها الميليشيات.

وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد بجهود مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لقيامه، ضمن جملة أمور، بتعريف اللاجئين بظروف إعادة التوطين في تيمور الشرقية. وهذه الأساليب تعد حيوية في عملية استعادة ثقة اللاجئين وفي دحض الدعاية التي تطلقها الميليشيات.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد بزميلي السفير هولبروك، وهو ليس موجودا بيننا اليوم، على ما حققه من نجاح أثناء الزيارة الأخيرة التي قام بها لتيمور الشرقية. وقد كان لزيارة السفير هولبروك أثر إيجابي للغاية على محنة اللاجئين في تيمور الغربية، إذ أنه عمل على جذب مزيد من الاهتمام بحالتهم، مما أسفر بدوره عن اتخاذ خطوات ملموسة بشأنهم.

كما نرحب بقيام علاقات بين قادة تيمور الشرقية وبين إندونيسيا، وتحظى الزيارة التي قام بها السيد غوسماو إلى جاكرتا بدعوة من رئيس إندونيسيا بترحيبنا الشديد. ويجب على المجتمع الدولي دعم هذه الجهود.

وأخيرا وليس آخرا، يرحب وفدي بالاستجابة الممتازة من مانحي المعونة الدوليين في طوكيو الذين قدموا تعهدات بمبالغ تفوق ما قدره البنك الدولي لتعمير تيمور الشرقية. ونأمل أن تتحول هذه التعهدات إلى حقيقة من أجل تمويل عملية التعمير والجهود الإنسانية على مدى السنوات القليلة المقبلة في ذلك البلد الذي يعاني الخراب.

كما أود أن أردد المشاعر التي أعرب عنها السفير ديجاميه فيما يتعلق بالحاجة إلى زيادة استجابة المانحين للحالات الأخرى في أنحاء العالم الأخرى.

**السيد إبومي** (غابون) (تكلم بالفرنسية): ووفدي أيضا يود أن يشكر الرئاسة على عقدها هذه الإحاطة الإعلامية وأن يشكر السيد عنابي على المعلومات المفيدة للغاية التي قدمها لنا.

وفي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، وأثناء الاستطلاع الشعبي الذي أجري في جميع أنحاء الإقليم، عبر شعب تيمور الشرقية عن تفضيله التحول إلى الاستقلال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي صدقت الجمعية الاستشارية الشعبية الإندونيسية على نتيجة الاستفتاء. واليوم، ونتيجة لهذا التطور الإيجابي وأيضا نتيجة للإجراءات التي اتخذناها بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أصبح لتيمور الشرقية إدارة انتقالية عهد إليها بولاية مركبة ومحددة جيدا تستهدف الانتقال بالبلد إلى الحكم الذاتي. ونحن واثقون من أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ستكون قادرة على إنجاز مهمتها بنجاح بدعم من القوة الدولية في تيمور الشرقية. لكن تجدر الملاحظة أن دعم المجتمع الدولي المالي والمادي، بما في ذلك الدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية، ما زال ضروريا إذا كان يرجى تحقيق النجاح لولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعهدات التي قطعت مؤخرا في طوكيو.

والآن، وفي الوقت الذي تتأهب فيه تيمور الشرقية للمضي في طريق الاستقلال، هناك الكثير من التحديات التي يتعين مواجهتها، وخاصة التحديات المتعلقة بإعادة التعمير والتنمية. لكن الشعب التيموري سيتمكن بالعمل يدا بيد من تحقيق أهدافه. ونحن نحث، في هذا الصدد، جميع اللاجئين والمشردين على العودة إلى بلداتهم وقراهم حتى يتمكنوا من المشاركة في بناء المؤسسات الجديدة والمشاركة في تعمير بلدهم في المستقبل.

وفيما يتعلق بالميليشيات التي ما زالت تمارس الترويع وتنشر الأكاذيب، فإننا نطالبها بتقبل الظروف الجديدة. ونود أن نذكرها بأن الانتهاكات السافرة المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لن تمضي بلا عقاب. وفضلا عن ذلك فإننا واثقون بأن التعاون بين الجميع سيساعد على تركيز الأضواء على حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي حدثت مباشرة بعد الاستطلاع الشعبي.

ونود أن نوجه التحية إلى أعضاء القوة الدولية في تيمور الشرقية، وموظفي المنظمات الإنسانية، وموظفي الأمم المتحدة وخاصة السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام، على شجاعتهم وتفانيهم في العمل في ظل مثل هذه الظروف الصعبة وهذا الإطار الشاق.

وختاما فإننا نثق بأن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ستعمل على إقامة علاقات طبيعية تتسم بالمودة مع جميع جيرانها، وخاصة مع إندونيسيا.

**السيد فان والصم** (هولندا) (تكلم بالانكليزية): نحن نشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العلنية، كما نشكر السيد عنابي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

لقد تغيرت الظروف تغيرا كبيرا ونحو الأفضل إلى حد كبير منذ عقد المجلس آخر مناقشة عامة بشأن مسألة تيمور الشرقية في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ويتجلى الوضع الجديد أيضا في عزم الجمعية العامة على إسقاط البند المتعلق بمسألة تيمور الشرقية من جدول أعمالها وإدراج بند جديد في جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين عنوانه "الحالة في تيمور الشرقية أثناء مرحلة انتقالها إلى الاستقلال".

وتود هولندا أن تشيد بالبلدان المشتركة في القوة المتعددة الجنسيات - أي القوة الدولية في تيمور الشرقية - التي كانت ضرورية لتهيئة بيئة من السلامة والأمن، والتي بدونها لم يكن بالمستطاع بدء عملية إعادة الإعمار الجارية حاليا. وأود أن أذكر على وجه التحديد الدولة الرائدة، استراليا، ومشاركة البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ولقد أظهرت إرادتها لتحمل مسؤولياتها عن الأمن في منطقتها. وهذه المنطقة هي، بطبيعة الحال، المنطقة التي تنتمي إليها تيمور الشرقية.

وتشعر هولندا بالتشجيع إزاء التطورات الإيجابية في العلاقات بين تيمور الشرقية وإندونيسيا. ونحن نعلم أن الرئيس وحيد يعتزم القيام بزيارة إلى تيمور الشرقية في ١٧ كانون الثاني/يناير، ونعتبر هذه الزيارة خطوة هامة للغاية.

وبطبيعة الحال، وبالرغم من التحسينات التي حدثت في الأشهر القليلة الماضية، ينبغي أن ندرك أن شعب تيمور الشرقية قد استهل فحسب عملية طويلة لإعادة إنعاش اقتصاده ومجتمعه ولبناء مؤسسات دولة عصرية ديمقراطية يسود فيها حكم القانون. وحسبما أكد أعضاء مجلس الأمن مرارا وتكرارا، يقتضي واجب المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى أبناء تيمور الشرقية في مسارهم على هذا الطريق الصعب.

وتلاحظ هولندا مع الارتياح، أن المعونة تقدم إلى تيمور الشرقية، عن طريق قنوات شتى، متعددة الأطراف وثنائية، على حد سواء. ولقد ذكَّرنا السيد العنابي بأنه تم التبرع في مؤتمر طوكيو، في الأسبوع الماضي، بمبلغ ٥٢٢ مليون دولار. وسوف تمنح حكومة هولندا زهاء ٧,٣ مليون دولار لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل تيمور الشرقية. ودفعت هولندا بالفعل مساهمة أولية إلى الصندوق الاستئماني لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وفي السنة المالية الجديدة سنقدم إلى الصندوق مبلغا إضافيا قيمته ٢,٣ مليون دولار. وبالمستطاع أيضا أن يستخدم المبلغ المتبقي من مساهمتنا البالغة ٠٠٠ ٢٢٠ دولار في بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لأغراض مماثلة تحت رعاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وأخيرا، قدمنا مبلغ ١,٨ مليون دولار للجنة الصليب الأحمر الدولية.

ومما يبعث على الرضا إلى حد كبير تنوع المعونة الدولية وكثافتها. غير أن بالإمكان تقديم مساعدات أكبر أيضا. ويتعين مراعاة القدرة على الاستيعاب محليا في تيمور الشرقية. ويجب أن نتأكد من أن تيمور الشرقية لن تعتمد بصورة دائمة على المعونة الخارجية بدلا من اعتمادها على نفسها.

وفضلا عن ذلك، وعلى غرار كل عملية معقدة تشترك فيها عدة منظمات للمعونة، هناك أيضا خطر يتمثل في الافتقار إلى التعاون بين الجهود المبذولة من أجل المعونة. ويهمنا أن نستمع إلى آراء الأمانة العامة بشأن هذه الاعتبارات، بما في ذلك أفكارها المتصلة بتقسيم العمل والاختصاصات بين المنظمات المعنية.

ونرحب بالتركيز الذي يتضمنه تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة على ضرورة عمل المجتمع الدولي بالتشاور الوثيق مع أبناء تيمور الشرقية أنفسهم والتواصل معهم. ولقد أشارت هولندا، فضلا عن أعضاء آخرين في المجلس، إلى هذه النقطة ذاتها في مناسبات سابقة، ولذلك، يسرنا أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء لجنة استشارية وطنية. ويذكر الأمين العام في تقريره، أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ستكفل، من خلال الآلية الاستشارية هذه، عرض احتياجات شعب تيمور الشرقية ورغباته عرضا كاملا لدى تنفيذ الإدارة الانتقالية.

وثمة قضية أخرى يسترعي تقرير الأمين العام انتباهنا إليها بحق وهي أنه لا بد من محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان على أعمالهم. وتجري حاليا أنشطة تتعلق بالتحقيق على الصعيدين الدولي والإندونيسي. ونود أن نستمع إلى آراء الأمانة بشأن العلاقة المتبادلة بين تلك الأنشطة. ولقد استلمنا التقرير عن البعثة المشتركة إلى تيمور الشرقية التي اضطلع بها المقررون الخاصون الثلاثة من لجنة حقوق الإنسان، ونأمل في تقديم تقرير لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في أسرع وقت ممكن.

ويمكن أن يشكل هذان التقريران خطوتين هامتين في عملية المصالحة في تيمور الشرقية. ومن منظور بلدي، لا بد أن أذكر حادثة معينة لانتهاكات حقوق الإنسان، وبالتحديد مقتل ساندر ثونس الصحفي الهولندي في تيمور الشرقية في أيلول/سبتمبر. ونعلم أن القوة الدولية في تيمور الشرقية قد اختتمت تحقيقها في هذه المسألة ونتوقع الآن أن تقدم تقريرها إلى الأمين العام دون إبطاء.

وأخيرا، وبينما نتكلم بعبارات إيجابية عن التطورات في تيمور الشرقية، ما زال عشرات الآلاف من اللاجئين موجودين في المخيمات في تيمور الغربية وفي أماكن أخرى من إندونيسيا. ولقد ذكر السيد العنابي أن ما يقرب من ٠٠٠ ١٢٠ من اللاجئين قد عادوا. واتفقت القوة الدولية في تيمور الشرقية، والجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية والقوات المسلحة الإندونيسية على ترتيبات من أجل سلامة العبور على الحدود. هل لنا أن نخلص إلى أن مفاد الرسالة هو أن العودة الآن إلى تيمور الشرقية أصبحت آمنة وأن الرسالة قد بُلِغت إلى اللاجئين وأن الجهود الرامية إلى ترويعهم للبقاء قد خمدت الآن؟

ولقد ذكر السيد العنابي الأسباب التالية لعدم عودة اللاجئين: إعطاء معلومات خاطئة، والافتقار إلى بنية أساسية في المناطق التي يرغب اللاجئون في العودة إليها، والافتقار إلى الرغبة في العودة في المستقبل القريب لأسباب شتى. ويود وفدي أن يتلقى المزيد من المعلومات المفصلة بشأن هذه المسألة. ولا نستطيع أن نخلص ببساطة إلى أن المسألة معقدة لأننا نتعامل مع مجموعة مختلطة من الدوافع. وبعض هذه الأسباب يقع تحت عنوان السوقيات، ولكن إعطاء معلومات مغلوطة عن قصد يقترب من الترويع، والترويع يقترب من الإجبار. وإلى هذا المدى، نعالج مشكلة سياسية غير محلولة.

ونظرا لأن الحكومة الإندونيسية تنتهج نهجا إيجابيا من هذا القبيل في كثير من الجوانب، نرى تحديدا أنه ينبغي للمجلس أن يذكرها اليوم بأنها ما تزال، بموجب القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩)، مسؤولة عن عودة اللاجئين بأمان.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان موجز بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

تشترك المملكة المتحدة إلى حد كبير في توافق الآراء حول هذه الطاولة بشأن التقدم المحرز في تيمور الشرقية وتؤيد الثناء الذي قدم للمسؤولين عن ذلك التقدم. ونشارك أيضا في مواصلة الشعور بالقلق، ولاسيما بشأن نكبة اللاجئين، في تيمور الشرقية والغربية، وبشأن مساءلة الأشخاص الذين انتهكوا حقوق الإنسان.

وحسبي أن أقول كلمة عن مؤتمر طوكيو للمانحين، الذي نرحب بنتائجه إلى حد كبير. لقد كان مساهمة لها شأنها في إعادة إعمار تيمور الشرقية وفي انتقالها بطريقة سلسة إلى الاستقلال. ونرحب أيضا وبقدر أكبر بالتعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، وهما لا يتعاونان معا على الدوام بهذا المستوى الجيد.

لقد تعهدت المملكة المتحدة بتقديم نحو ٢٠ مليون دولار أثناء فترة الثلاث سنوات المقبلة. ورغم أن ذلك يقل عن التزامنا إزاء سيراليون، على سبيل المثال، فهو لا يزال يمثل مبلغا كبيرا. وستحول الأرصدة إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وللصناديق الاستئمانية للبنك الدولي، حسب الحاجات التي تنشأ. ونحن في حاجة إلى التأكد من أن يكون استخدام هذه الأرصدة لكفالة نهج مرن وحساس لتلبية احتياجات تيمور الشرقية بتنسيق جيّد بين الإدارة الانتقالية والبنك الدولي. فالنُهج الثنائية غير المترابطة تجازف بتجاوز قدرات تيمور الشرقية على الاستيعاب، ونحن بالتالي نريد أن نشدد على هذه الحاجة لضمان التنسيق الصحيح للتمويل المتاح الآن والذي يجد الترحيب التام.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة للسيد العنابي ليرد على ما أثير من تعليقات وأسئلة.

**السيد العنابي** (تكلم بالانكليزية): تعلَّقت مجموعة من الأسئلة بانخفاض وتيرة عودة اللاجئين من تيمور الغربية. وقد سبق أن قلت إن هذا في رأينا مرده إلى عدد من العوامل المتضافرة. فثمة شيء من المعلومات الخاطئة وشيء من الترهيب الذي لا يزال يحدث، وهذا أحد العوامل بالطبع. ووفقا لما لدينا من معلومات، يمثل حدوث دمار هائل في الإقليم، كون بعض اللاجئين ليسوا متأكدين من أنهم لا يزال لهم بيت يعودون إليه، عاملا آخر. وأخيرا، العامل الثالث هو على الأرجح أن الموجودين في تيمور الغربية حاليا، الذين صوتوا لصالح الحكم الذاتي - وعلينا ألا ننسى أن أكثر من ٢٠ في المائة من التيموريين الشرقيين صوتوا مؤيدين للحكم الذاتي - قد لا يرغبون في العودة إلى تيمور الشرقية في الوقت الحالي، أو قد لا يشعرون بالطمأنينة للقيام بذلك لسبب أو لآخر. لقد عاد ٠٠٠ ١٢٠ من هؤلاء السكان، وربما وصلنا إلى مرحلة لا يرغب البعض فيها في العودة، على الأقل ليس في المستقبل القريب.

بيد أننا نأمل أن يتمكن الفريق العامل الذي اتفق على إنشائه مع السلطات الإندونيسية خلال زيارة الممثل الخاص إلى جاكارتا، والذي سينظر في جميع هذه القضايا، من المساعدة على تحسين الحالة ليمكننا من المضي قدما بسرعة إلى حالة تتضح فيها الأمور أكثر بشأن الرغبات والنوايا الحقيقية لمن بقوا في تيمور الغربية، حتى يصبح بوسع من يرغبون في العودة أن يعودوا فعلا في ظروف آمنة وحتى يمكن لمن لا يرغبون في العودة أن يعاد توطينهم في أمكنة أخرى.

وقد طرح ممثل فرنسا سؤالا أيضا عن قوام قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونحن نعتبر أن من الحكمة والحيطة - وهذا تقييم جميع الخبراء المعنيين - أن قوة حفظ السلام التي ستتولى زمام الأمور بعد القوة المتعددة الجنسيات ينبغي أن تكون قوية وذات مصداقية وأن تتوافر لها قوة ردع ذات مصداقية. وستكون تلك القوة أصغر من القوة المتعددة الجنسيات؛ وعندما زرت تيمور الشرقية في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر أبلغت بأن للقوة الدولية المتعددة الجنسيات في تيمور الشرقية أكثر من ٠٠٠ ١١ جندي في تيمور الشرقية. وقوات الأمم المتحدة التي ستتولى زمام الأمور خلال شهر شباط/فبراير سيكون لها أكثر من ٠٠٠ ٨ جندي.

إن الحالة الأمنية تحسَّنت، وهذه حقيقة ونحن نرحب بها. وفي هذا الصدد، لا بد لنا أن نشيد بالعمل الممتاز الذي أدته القوة المتعددة الجنسيات لإعادة السلام والأمن إلى الإقليم. ولو استمر الاتجاه الراهن - وليس ثمة ما يبعث على اعتقاد العكس - فالأمين العام سيعيد قطعا تقييم الحالة في الوقت المناسب ولن يتردد في الاحتكام من جديد إلى مجلس الأمن باقتراح تخفيضات لو رأى أن من المأمون إجراءها. وأستطيع أن أطمئن المجلس إلى أن الأمين العام لن يرغب في الإبقاء على عدد من القوات في تيمور الشرقية أكبر مما هو ضروري لتنفيذ الولاية المتوخاة في القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩).

أخيرا، فيما يتعلَّق بالتنسيق وتقاسم الأعباء في توجيه المساعدة التي تم التبرع بها لتيمور الشرقية، بذلنا جهدا استثنائية لنعرض على المانحين صورة وافية عن جانب المساعدة الإنسانية، وعن الاحتياجات الإدارية والحاجة لإنشاء قدرة على الحكم الذاتي، إضافة إلى متطلبات التعمير والاحتياجات الإنمائية على المدى الطويل. وقد بذلنا جهدا لنعرض صورة متكاملة، وأستطيع أن أطمئن المجلس بأننا سنظل نبذل قصارى جهدنا لضمان التنسيق الصحيح في تنفيذ هذه البرامج، تفاديا للتداخل والازدواجية فيما بين مختلف الوكالات بقدر الإمكان.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعتقد أنه يجدر بي باسم جميع أعضاء المجلس أن أشكر إدارة عمليات حفظ السلام على العمل الشاق الذي اضطلعت به بشأن تيمور الشرقية إلى جانب الأعباء الهائلة التي تتحملها حاليا. وأرجو أيضا من الأمين العام المساعد أن يتفضل بأن ينقل إلى الممثل الخاص للأمين العام في تيمور الشرقية، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، وإلى فريقه، تقديرنا البالغ لما أنجزوه حتى الآن في الإدارة الانتقالية.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي، بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

-----